الحلقة (١٢)

كنا قد وصلنا في الحلقة السابقة عن خطة البحث من حيث ما ينبغي أن يراعى فيها عند الاختيار، ومن حيث ما يعين الباحث على خطته، وكيف يضع هذه الخطة عن طريق الأسئلة، بأن يورد أسئلة على موضوع معين، مثل الصلاة والزكاة والأضحية والصوم والحج، أو مشكلة من المشكلات أو قضية من القضايا، يريد أن يضع خطة تفصيلية لهذا الموضوع، فبالنسبة للعنوان كما سبق أن أسلفت يعتبر هو الكلية الأساسية التي ينبغي أن يتفرع منها كل جزيئات البحث، وبالتالي لابد أن تقسم هذه الكلية الأساسية الشاملة إلى أجزاء هي عبارة عن كليات صغرى تندرج كلها تحت هذه الكلية الكبرى تسمي في البحث أبوابا أو تسمي فصولاً حسب طريق التقسيم.

ثم بعد ذلك يضع من هذه الكليات التي هي عبارة عن عناوين أصغر تندرج أو تتفرع من العنوان الأكبر، مثلنا وقلنا الصلاة مثلنا لما يتكلم الإنسان عن الصلاة سيتكلم مثلاً عن أنواع الصلوات، ثم سيتكلم عن الصلوات النافلة والصلوات المفروضة، ويقسمها إلى قسمين، ثم الصلوات المفروضة صلوات خمس فجر وظهر وعصر ومغرب وعشاء وهكذا، ثم سيقسمها إلى جانب آخر أركان الصلاة، ثم مثلاً واجبات الصلاة، شروط الصلاة، آداب الصلاة، وهكذا آثار الصلاة على نفسية الفرد وعلى المجتمع، أحكام الصلاة وما يتعلق بصلاة الجماعة وصلاة المنفرد وصلاة المسافر وصلاة المقيم وصلاة المرأة حينما تكون في حال حيض أو نفساء، هكذا، يجب أن بحثه وإن كان كلمة كبرى وهي الصلاة سيتقسم إلى كليات أخرى، هذه الكليات ستنقسم إلى أقل منها وأقل وأقل حتى يصل إلى أدق تفصيل، وقد جرى الباحثون على أن أكبر وحدة في التفصيل يسمونها: **الباب**.

والباب يدخل تحته عدة فصول وبعد الباب **الفصول** تدخل تحته، ثم الفصول عادة يقسمونها إلى ما يسمونه **المباحث**، مبحث أول ومبحث ثاني ومبحث ثالث، وكل مبحث لا بد له من عنوان، لا يأتي مبحث أول بدون عنوان، أو فصل أول بدون عنوان، باب بدون عنوان، لا بد للباب والفصل والمبحث لا بد أن يكون لها عنوان يميزها، حتى يتضح انفراد العناوين تحت ما هو أكبر، وأنها متفرعة عنه تفرعا منطقيا، وأن التقسيمات شاملة ومستوعبة للقسم الأعلى وهكذا، بمعنى أن القسم الأعلى يشمل ما تحته من تقسيم ويستوعبه لا يزيد التقسيم عنه ولا يقل عنه، فإن زاد عنه فيعتبر استطرادا وخارج الموضوع، إذا أدخلنا تحت الباب أو تحت الفصل أو المبحث أو إلى آخره ما ليس منه فيعتبر زائداً واستطراداً وحشواً في الموضوع ينبغي أن يحذف، وإن نقص يعتبر خللاً، لأنه لم يتكلم عن هذه الكلية بكاملها، فإذاً من شروط هذه التقسيمات أن تكون مستوعبة وشاملة، فالعنوان يكون شاملا ومستوعبا لما تحته من تقسيم، لا يقصر التقسيم عن الباب ولا يزيد عنه، وكذلك الفصل

وغيره.

فأولاً من الناحية الفنية هناك تقسيم إلى **باب** ثم **فصل** ثم **مبحث**، بمعني الباب يتكون من فصول، الفصل يتكون من مباحث، المبحث يتكون من **مطالب** المطلب الأول المطلب الثاني إلى آخره، المطالب أقلها اثنان وأكثرها إلى ما يستوعب ما تحت هذا المبحث، ثم المطلب يتفرع إلى **مسائل**، والمسائل تتفرع إلى فروع، فإذن بهذا الشكل نضمن الشمول والاستيعاب والمنطقية، أن يكون التقسيم شاملا لكل جزيئات الموضوع، وأن يكون مرتبا بمعنى أن الجزئي الصغير دخل تحت الكلي الأكبر منه تحت الكلي حتى نصل إلى استيعاب المعنى الكلي لكل ما دخل تحته.

ثانياً المنطقية بهذه الترتيبة بحيث لا نلاحظ فجوات ولا نلاحظ قصور ولا زيادات ولا فجوات، وإنما نلاحظ أن هذا الشيء ما يقتضيه العقل وما يتطلبه الموضوع نفسه، ما يتطلبه الموضوع وما يقتضيه العقل من قسمة بحيث يكون تقسيماً متماسكاً شاملاً متراتباً إلى آخر ذلك.

فهذه هي الخطة المحكمة، وحينما يكون خلل في أي جانب من الجوانب إما في الزيادة وإما في النقص أو في عدم استيعاب الموضوع أو الخروج عنه في أي حال من الأحوال أو في أي وجه من الوجوه هنا يكون خطأ في هذه الخطة.

فإذاً هذا من الناحية الفنية أن تكون مقسمه إلى أبواب وفصول ومباحث إلى آخره، وأما من الناحية العلمية فينبغي أن تكون عناوين الجزئية الصغرى مندرجة تحت العنوان الشامل لها، بمعنى مثلاً أن تكون عنوان المطالب متفرعة عن عنوان البحث، وأن تكون عناوين المباحث متفرعة عن عنوان الفصل، وأن تكون عناوين الفصل متفرعة عن عنوان الباب، وأن تكون عناوين الأبواب متفرعة عن العنوان الأصلي للبحث، فإذن لابد أن يراعى في الخطة جانب التقسيم الموضعي والتقسيم الفني مع بعض لابد من الأمرين معاً.

عادة في العلوم الشرعية نجد أن خطة البحث تتكون من مقدمة وقد يكون هناك تمهيد بحسب الحاجة، ثم الأبواب أو الفصول التي يسمونها لب البحث أو موضوع البحث تقسيمات موضوع البحث نفسه، ثم الخاتمة، ثم الفهرس.

أما المقدمة فعادة تحتوي على عده عناصر:

أولاً: الاستهلال، طبعاً بحمد الله والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والتقديم للدخول أو للإعلان عن الموضوع، ثم بعد ذلك يبين موضوعه أو عنوان بحثه فيقول اخترت أن يكون عنوان بحثي التالي، بعد أن يعلن عن موضوع بحثه يذكر أهمية البحث وأسباب اختياره، هل هذا البحث مهم؟ هل هو جديد؟ هل يعالج قضية مهمة يحتاجها الناس؟ أم أنه مجرد تكرار لا جديد فيه؟ فهنا الأهمية بينها من هذه الناحية، ثم يذكر الأسباب التي دعته لاختيار هذا الموضوع، وأسباب اختيار الموضوع عادة لها صلة بالموضوع نفسه، من حيث أن الموضوع محل عناية الناس، أن الموضوع لا

توجد فيه دراسات سابقة، أن الموضوع يعالج مشكلات مهمة، وهكذا، كل سبب يتصل بالموضوع ويستدعي بحث هذا الموضوع هذه هي الأسباب.

ثم النقطة التي تليها **أهداف البحث**، هي في الحقيقة أهداف الباحث نفسه، أهداف الباحث يعني أنها متعلقة بذات الباحث، لماذا أنت بالذات بحثت هذا الموضوع؟ كأن يقول مثلاً رغبتي في التعرف على هذا الموضوع وحل هذه المشكلة، كأن يقول إنني استهدف إيجاد دراسة متكاملة لهذا الموضوع مثلاً في الفقه الإسلامي، إنني مثلاً أستهدف التعمق في دراسة هذا الموضوع، وهكذا.. هذه أمثلة للأهداف، فالأهداف لها صلة بذات الباحث نفسه، في حين أن الأسباب هي ذات الصلة بالموضوع، حتى يتميز الأمر ويتضح ويعرف أن ليس هناك تداخل بين الأسباب والأهداف.

فالأسباب إذن ما يتصل أو العوامل الباحثة على بحث الموضوع، سواء بحثها هذا الشخص أو بحثها غيره، فهي عوامل قائمة في الموضوع نفسه أو ذات صلة بالموضوع نفسه، سواء بحثها الشخص أو ذاك لا صلة لها بالباحث.

أما **أهداف البحث** فهي ذات صلة بالباحث نفسه، لماذا أنت بالذات أقدمت على بحث هذا الموضوع؟ فيبين أهدافه من بحثه.

ثم بعد ذلك منهج الباحث، هذه نقطة من نقاط المقدمة، كيف سيعالج بحثه؟ ما المناهج ما الطرق العقلية التي سيسلكها في معالجة بحثه، سواء كانت طرقاً عامة يسلكها كل الباحثون، أو كانت طرقاً خاصة في بحث معين، أو طرقا خاصة بتخصص معين، فهناك من المناهج ما هو عام كالمنهج الوصفي، المنهج التحليلي، المنهج الاستقرائي، المنهج الاستنباطي، وهكذا، هذه المناهج عامة يسلكها كل الباحثون في الوصول لمعالجة أبحاثهم والتوصل إلى نتائجه، وهناك طرق أحيانا فيها نوع من الخصوصية باختصاص معين، كأن يعالج مسألة أصولية أو مسألة فقهية، فيقول أصور المسألة أولا ثم أورد الآراء مبينا المذاهب في هذه المسألة، ثم أورد الأدلة وأقوم بمناقشتها والترجيح فيما بينها، والتوصل إلى الراجح معللاً الترجيح، فهنا مجال أو تخصص معين مثل التخصص الفقهي والأصول.

وهكذا إذاً يختلف منهج الباحث باختلاف مجال بحثه وباختلاف الفن الذي ينطلق منه أو يعالج في ضوئه هذا الموضوع، وقد يكون مثلاً من العلوم التي تحتاج إلى بحوث ميدانية واستبيان ونحو ذلك، وقد يسلك فيها مسلك ما يسمونه دراسة الحالة أو نحوها من المناهج الأخرى، فإذاً حسب الفن الذي أنت تنطلق منه ولكن بالنسبة للعلوم الشرعية عادةً قد يستخدم فيها المنهج الاستقرائي لاستقراء النصوص حول الموضوع المدروس، ويستخدم فيها المنهج التحليلي الذي يحلل النصوص في ضوء قواعد معينة ينطلق منها، التي هي القواعد الحاكمة للفكر الإسلامي عامة، سواء كان فكراً عقدياً أو فكراً فقهياً، أو فكرا أصوليا أو نحو ذلك، فإذاً هذه عادة أنسب المناهج، وإذا كانت الأمور جزئية كما قلت في مسائل معينة فعادة يستخدم فيها المنهج الذي أشرت إليه منهج الفقهاء والأصوليين الذي

يقوم على تصوير المسألة ثم إيراد المذاهب والأدلة والاعتراضات والمناقشة، وينتهي إلى الترجيح في المسألة، هذا الجانب المنهجي منه.

ولكن هناك جانب فني متصل بالمنهج، سنتحدث عنه بالتفصيل، لكن الجانب الفني ما يلتزمه الباحث من أمور كطريقته في التوثيق وطريقته في تخريج الأحاديث، وطريقته في بيان مواضع الآيات، وفي التزام علامات الترقيم، والتزام قواعد اللغة، والتزام رجوع المصادر الأصلية، ونحو ذلك من الجوانب ذات الصلة بالناحية الفنية في البحث، مثل التعريف بالأعلام غير المشهورين، والتعريف بالكلمات الغريبة وبالمصطلحات ونحو ذلك، هذه أيضا يذكرها ضمن المنهج.

بعد أن ينهي الباحث من الحديث عن منهج البحث، وهو كما قلت أحد عناصر المقدمة ولا زلنا في الحديث عن عناصرها، ينتقل إلى الدراسات السابقة، ماذا يراد بالدراسات السابقة؟ قد يكون الموضوع سبق أن درسه أحد الباحثين إما دراسة شاملة وإما دراسة جزئية، لا يحق للباحث أن يعود إلى بحث الموضوع مرة أخرى إلا بعد أن يبين لماذا أعاد بحثه؟ قد يكتشف أن الدراسة السابقة لم توف الموضوع حقه من ناحية كذا ومن ناحية كذا، قد تكون الدراسة التي تمت في هذا الموضوع سابقاً حدث بعدها تطورات وتغيرات وإحصائيات جديدة فيلزم إعادة البحث برؤية جديد في ضوء المعطيات الجديدة، فإذن أن يكون الموضوع مبحوثاً لا يعني النهاية لا يعني أن لا يبحث مرة أخرى لأن الأمور متجددة ومتغيرة، ودائماً يطرأ ما يضيء جوانب لم تسعف الباحث الأول، فبالتالي يحتاج الباحث إلى النظر من جديد، فالحديث عن الدراسات السابقة أمر مهم حتى يبين الباحث ما الذي سيأتي به جديدا، لأن من ضمن ما قلنا أن يكون هناك جدة في البحث، وبالتالي من أجل أن يكون الباحث أتى بشيء جديد يتجاوز به هذه الدراسات السابقة يعطينا نبذة عنها.

ماذا يكتب في الدراسات السابقة؟

أولاً اسم الدراسة ثم اسم الباحث الذي قام بهذه الدراسة، ثم نوع البحث هل هو رسالة علمية دكتوراة ماجستير؟ أو بحث متمم؟ أو أنه بحث عادي؟ أو أنه بحث محكم؟ أو أنه كتاب؟

ما حالة هذه الدراسة، إن كان رسالة أو بحث مكملاً فيبين أين تم إنجازه، ما المؤسسة التي أنجزته، وكذلك لو كان أبحاث مؤتمرات أو بحث محكم سيكون في المجلة المحكمة الفلانية، سيكون من أبحاث المؤتمر الفلاني، فبالتالي سيبين المؤسسة التي أنتجته.

بعد ذلك يأتي بالتعريف من حيث حجم هذا البحث، ثم يبين تاريخ إنجازه وإن كان مطبوعاً يبين الناشر ومكان النشر وتاريخ النشر، وهكذا، وإن كانت دراسة هي من نوع التحقيق يبين من حققه سابقاً هل حقق أم لم يحقق، وهكذا، يأتي بالمعلومات الكاملة أولا عن الدراسة السابقة.

بعد أن يأتي بهذه المعلومات يبين ما الفرق بين دراسته وهذه الدراسة ما الجديد الذي سيأتي به؟ إن كان هناك ما هو جدير بالبحث كان أحرى أن يُقرَّ هذا البحث، وإن لم يكن ثمة جديد حينذاك

سيرفض البحث ولن يقبل إجراء الدراسة من جديد، فهذه الدراسات السابقة ستكون بمثابة المعيار بأحقية هذه الخطة بالإجازة أو المنع، ولذا على الباحث أن يكون أمينا في عرض الدراسات السابقة، بعض الباحثين يلجأ للتدليس ولعدم الوضوح في الحديث على الدراسات السابقة، فيلف الكلام لفاً أو يذكر جوانب من الافتراق، ويغفل جوانب الاتفاق، مع أنها ربما تكون أكبر، وجوانب الافتراق قليلة ولا تستحق هذا العناء، فنجد أن بعض الدارسين يلجأ إلى هذا الأسلوب لكي يمرر بحثه ولكي يجاز ثم يسهل عليه إنجاز البحث لأنه سقطت عنه المهمة الكبرى بريادة ذلك الباحث السابق.

أيضاً بعض البحوث تكون قد بحثت بحثاً كثيرا يغني، صحيح قد لا يكون فيها بحث كامل واحد لكن فيها عدة بحوث تناولت جوانب هذا البحث كله بحيث أغنت عن دراسة أخرى جديدة.

الدراسات السابقة إذن عنصر من عناصر المقدمة.

عناصر أخرى التي هو خطة البحث نفس الخطة هذه يأتي بعد أن يذكر الدراسات السابقة، يأتي ويقول: الخطة الإجمالية للبحث، ويذكر: تتكون الخطة الإجمالية من مقدمة وتمهيد ومثلاً بابين أو ثلاثة أبواب وخاتمه وفهارس، وإن كان هناك ملاحق يذكرها، إذاً قلت أنه بعد أن يذكر عناصر المقدمة ينتقل ثم يقول: التمهيد ويذكر عنوانه، ثم الأبواب ثم يذكرها تفصيلاً إلى أن ينتهي من الفهارس، وفيها الفهارس وفيها كذا وكذا الفهارس: الآيات والأحاديث إلى آخره، ثم يذكر الملاحق وهكذا.

بعد أن ينتهي من عرض الخطة الإجمالية في مقدمته كعنصر من عناصرها بعد ذلك يأتي بالشكر لمن أسهم معه في هذا البحث أو ساعده في البحث، عادة يبدأ الباحثون بحمد الله وشكره وفضله وجوده وكرمه الذي منَّ بإنجاز هذا البحث، ثم (من لا يشكر الناس لا يشكر الله)، ويذكر بعد ذلك شكر المؤسسة التي أنجز فيها البحث، ثم يذكر بعد ذلك المشرف الذي أخذ بيده ووقف معه طيلة بحثه، ثم بعد ذلك الأشخاص الذين سيناقشون بحثه لأنهم قرؤوا البحث وأفادوه بخلاصة خبراتهم وآرائهم حول هذا البحث، وإذا كان يريد أن يشكر أحدا آخر أعانه فذكر هذا.

البعض يقدم الشكر يضعه صفحة في البداية قبل المقدمة، له هذا وله أن يضعها ضمن عناصر المقدمة.

هناك عنصر آخر البعض يذكره ضمن المقدمة وهو الصعوبات التي واجهها الباحث لكي يبين مقدار بحثه ومعاناته يذكر هذه الصعوبات التي واجهها في بحثه، هذه هي مقدمة البحث بعناصرها المكتملة.

بعد أن ينتهي من إعداد المقدمة يذكر الأبواب التي فيها، والخاتمة، **والخاتمة** عادة تتضمن ثلاث نقاط خلاصة البحث، وأهم النتائج، والتوصيات إن وجد لديه توصيات، إن كان توصل في بحثه إلى أمور يود أن يوصي بها من بعده، فمثلاً مقترحات أن يكون وجد في البحث نقاط تستحق البحث، أو توصل إلى أطروحات جديدة أو نتائج جديدة يود أن تنفذ عملياً، أو غير ذلك من التوصيات التي يراها

جديرة بأن تذكر في خاتمة البحث لكي يستفيد منها الناس، وإن لم يكن ثمة توصيات فيذكر خلاصة البحث وأهم النتائج التي توصل إليها.

ثم **الفهارس**، والفهارس أنواع فهرس الآيات القرآنية، فهرس الأحاديث النبوية، فهرس الآثار، فهرس المصطلحات، فهرس الكلمات الغريبة، فهرس الأبيات الشعرية، فهرس الفرق والمذاهب، فهرس الأعلام، فهرس الأماكن، فهرس المراجع، فهرس الموضوعات، وهكذا.

إذاً بهذا نكون أتينا على عناصر خطة البحث، وهذه العناصر عُرضت بحسب البحوث الشرعية، وليس بحسب البحوث في مجال العلوم الإنسانية، ولا في مجال العلوم الطبيعية، ففي مجال العلوم الإنسانية وفي مجال العلوم الطبيعية يختلف وتختلف طريقة تخطيط للبحث ومعالجته، لأن تلك علوم واقعية تنطلق من الواقع وتعالج إشكاليته، في حين أن علوم الشرعية علوم معيارية، تنزل من الأعلى لكي تقوّم هذا الواقع، فهي تستثمر النص الذي جاء لتوجيه الحياة تستثمره لكي تتوصل من خلاله إلى أحكام الوقائع فتوجهها، فإذن بما أنها علوم معيارية فلها منهجيتها التي تختلف عن العلوم الواقعية، قد يكون معنى هذا أن هناك حسم وفصل تام بين العلوم الشرعية والعلوم الإنسانية والطبيعية، لا، هناك مجال ارتقاء بما أن العلوم الشرعية تحكم في العلوم الواقعية فإذن قد تضطر البحوث الشرعية لاستثمار منهج العلوم الإنسانية في بعض المواضع كأن يكون أمامنا أو كأن نريد أن ندرس واقعة معينة نبين أحكامها، لابد أن يكون هناك جانب وصفي تبين فيه الواقعة وتعرض، ثم الباب الآخر أو الجزء الآخر من الدراسة سيكون معياريا لبيان أحكام هذه الظاهرة.

فالجانب الأول سيشترك فيه دارس العلوم الشرعية مع دارس العلوم الإنسانية، أما الجانب الآخر سيكون هو مختصا بطريقة العالم الشرعي في الدراسة التي هي تنصب على الجانب المعياري، هكذا إذاً تتضح العناصر التي ينبغي أن تحويها خطة البحث في مجال العلوم الشرعية.